الأمم المتحدة

A/78/812

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2024
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والسبعون

البنود 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 34 و 35 و 38 و 42 و 59 و 70 من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية

التنمية الاجتماعية

النهوض بالمرأة

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية

110424 250324 24-04990 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتلة، بما فيها القدس الشـــرقية، وللســـكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

حق الشعوب في تقرير المصير

رســـالة مؤرخة 14 آذار/مارس 2024 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثالث لمجموعة الـــ 77 والصين الذي انعقد في كمبالا، بأوغندا، في 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2024 (انظر المرفق).

وباسم مجموعة الـــ 77 والصين، أرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود 15 و 16 و 17 و 18 و 19 و 20 و 21 و 22 و 23 و 24 و 25 و 34 و 35 و 38 و 42 و 59 و 70 من جدول الأعمال.

(توقيع) أدونيا **أيباري**
السفير
الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ 77

مرفق الرسالة المؤرخة 14 آذار/مارس 2024 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية والإنكليزية والعربية والفرنسية]

الوثيقة الختامية المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثالث لمجموعة الـ 77 والصين الذي انعقد في كمبالا، بأوغندا، في 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2024

1 - نحن، رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين، المجتمعين في كمبالا، بجمهورية أوغندا، لحضور قمة الجنوب الثالثة، في الفترة من 21 إلى 22 يناير 2024، في هذه الذكرى السنوية الستين التاريخية لتأسيس مجموعة الـ 77 والصين. نؤكد على أن مجموعتنا مقتنعة تماما بضرورة مواصلة العمل في تضامن ووحدة من أجل عالم سلمي ومستدام ومزدهر يستجيب لتطلعاتنا، ونؤكد من جديد التزامنا الكامل بروح ومبادئ مجموعة الـ 77 والصين، وبالدفاع عن مصالحنا الجماعية وتعزيزها في التعاون الدولي الحقيقي من أجل التنمية.

2 - نذكر بالاجتماع الوزاري الأول لمجموعة الـ 77، الذي عقد في الجزائر العاصمة في الفترة من 10 إلى 25 أكتوبر 1964، والذي اعتمدت فيه المجموعة ميثاق الجزائر، الذي أرسى مبادئ الوحدة والتكامل والتعاون والتضامن بين البلدان النامية وبلداننا، وعزمنا على السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فرديا أو جماعيا. ونحن على اقتناع بأن عقد قمة الجنوب الثالثة هذه في سياق دولي يتسم بالأزمات المتعددة الأبعاد والتحديات الجديدة يشكل مناسبة لمجموعتنا لرسم مسار جديد نيابة عن شعوبنا.

3 - بعد أن استعرضنا تنفيذ إعلان وخطة عمل الدوحة اللذين اعتمدتهما قمة الجنوب الثانية لمجموعة الـ 77 والصين، التي عقدت في الدوحة، قطر، في الفترة من 12 إلى 16 حزيران/يونيو 2005، وكذلك إعلان وخطة عمل هافانا الذي اعتمدته قمة الجنوب الأولى لمجموعة الـ 77 والصين، التي عقدت في هافانا، كوبا، في الفترة من 10 إلى 14 نيسان/أبريل 2000، وإنجازات مجموعة الـ 77 والصين، وكذلك التحديات التي تواجهها في تعزيز التنمية، نؤكد مجددا على أهميتها المستمرة وندعو إلى تنفيذها بالكامل.

4 - نؤكد مجدداً على الاحترام الكامل لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا الصدد نشدد على ضرورة احترام مبادئ المساواة بين الدول، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي للدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ونؤكد أيضا على ضرورة احترام حق تقرير المصير للشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري أو الأجنبي وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية.

5 - نؤكد مجدداً على أنه لا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سلام، ولا سلام بدون تنمية مستدامة. ونشدد على أهمية بناء ثقافة السلام من خلال تعزيز التعددية القائمة على القانون الدولي، وتطوير العلاقات الودية بين الدول، وتعزيز التسوية السلمية للنزاعات، واتخاذ التدابير المناسبة الأخرى لتعزيز السلام العالمي وضمان تحقيق وتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

6 - نؤكد مجدداً على دعمنا المبدئي والدائم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق العدالة وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك الحرية والسلام والكرامة في دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وذلك تماشيا مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام

العربية. ولذلك، فإننا نؤكد الحاجة الملحة إلى وجود أفق سياسي ذي مصداقية؛ لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في حزيران/يونيه 1967 ومعالجة الأسباب الجذرية لهذا الظلم المستمر وحلها، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

7 - إننا نشجب الانتهاكات المنهجية والجسيمة للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وندعو إلى الامتثال الكامل للقانون الدولي والمساءلة. كما نأسف للكارثة الإنسانية الرهيبة، والظروف والتحديات الاجتماعية والاقتصادية القاسية، بما في ذلك انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع والمستوى غير المسبوق من الموت، والدمار الذي أتى على البنية التحتية المدنية الضرورية لبقاء الإنسان، وأزمات الصحة والمياه والنظام الصحي والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية التي يواجهها السكان المدنيون، نتيجة للحصار الإسرائيلي غير القانوني المستمر، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل.

8 - وفي هذا الصدد، ندعو إلى المساءلة عن هذه الانتهاكات، وندعو مجلس الأمن، اتساقاً مع واجبه بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين، إلى بذل جهود جادة لتنفيذ قراراته، التي لا بد منها لوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب، وتحقيق العدالة للضحايا، والمساهمة في التوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي دون تأخير. ونكرر مطالبتنا باستئناف عملية السلام، بما في ذلك المفاوضات على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، والانسحاب الفوري والكامل لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والأراضي السورية المحتلة (الجولان) إلى خط الرابع من حزيران/يونيو 1967 ومن باقي الأراضي اللبنانية المحتلة. كما نجدد مطالبتنا بالرفع الفوري والكامل للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، والذي يشكل عقابًا جماعيًا واسع النطاق، وفي هذا الصدد، ندعو إلى التنفيذ الكامل والفوري للقرارات ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016) و 2712 (2023) و 2720 (2023) وقرارات الجمعية العامة في جلستها الاستثنائية 21/10 و 22/10.

9 - نكرر دعوتنا إلى التفكيك الكامل والوقف الفوري لجميع الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل. ونؤكد من جديد أيضا اقتناعنا بأن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل العقبة الرئيسية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والبيئة الاقتصادية السليمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل.

10 - ندعو إسرائيل إلى وقف ضرباتها على البنية التحتية المدنية السورية، بما في ذلك المطارات المدنية، الأمر الذي يشكل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويهدد سبل عيش المدنيين وسلامة الطيران المدني، ويعيق العمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

11 - ندعو إسرائيل إلى وقف انتهاكاتها للسيادة اللبنانية جواً وبرا وبحراً والتي تهدد أمنه الذي يشكل عاملاً حاسماً في تعزيز السياحة والصناعة والاقتصاد. كما نطالب إسرائيل بالامتناع عن استخدام الفسفور الأبيض ضد لبنان بما يخالف القانون الإنساني الدولي، والذي تسبب بكوارث صحية وبيئية وزراعية كبيرة وأدى إلى نشوب حرائق في غابات لبنان وأراضيه الزراعية. كما ندعو إسرائيل إلى تزويد الأمم المتحدة بكافة

الخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع الألغام الأرضـــية التي زرعتها في جنوب لبنان أثناء احتلالها، وكذلك القنابل العنقودية التي أطلقت بشكل عشوائي على لبنان أثناء العدوان الإسرائيلي عام 2006، والتي تعرقل تنمية وإعادة تأهيل جنوب لبنان، وتمنع الاستغلال الزراعي لمساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الغنية، ونعرب عن دعمنا للمساعدة في جهود إزالة الألغام في جنوب لبنان.

12 - نؤكد على ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي اللبنانية المحتلة، بما فيها مزارع شبعا وتلال كفرشوبا والأراضي المحتلة في أطراف بلدة الماري، والتي تشمل جزئياً التوسع العمراني لقرية الغجر، وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص قرار مجلس الأمن 1701.

13 - نشدد على تحمل حكومة إسرائيل مسؤولية التعويض الفوري والكافي لحكومة لبنان والدول الأخرى المتضررة بشكل مباشر من البقعة النفطية الناجمة عن تدمير القوات الجوية الإسرائيلية في عام 2006 لصهاريج تخزين النفط في محطة "الجية للطاقة الكهربائية" في لبنان، والتي تغطي كامل الساحل اللبناني، وتمتد إلى الساحل السوري وأعاقت الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة، وطالبت إسرائيل بالتنفيذ الكامل لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن "البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية". ونؤكد على حق لبنان في موارده النفطية والمائية والغازية، ولا سيما تلك الواقعة ضمن منطقته الاقتصادية الخالصة.

14 - نؤكد مجدداً على ضرورة قيام حكومتي جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باستئناف المفاوضات وفقاً لمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الجمعية العامة، من أجل إيجاد حل سلمي، في أقرب وقت ممكن، للنزاع على السيادة على جزر مالفيناس وجورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة بها، ونقدر الاستعداد الجيد والرغبة التي أبدتهما الأرجنتين في إجراء مفاوضات تتعلق بهذا الهدف، وأشار إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 9/37، الذي عهد، ضمن أمور أخرى، إلى الأمين العام بمهمة مساعي حميدة لمساعدة الأطراف على استئناف المفاوضات المذكورة.

15 - نعرب عن رفضنا الشديد لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، ونؤكد مجددا تضامننا مع كوبا. كما نؤكد مجددا دعوتنا لحكومة الولايات المتحدة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على تلك الدولة الشقيقة منذ أكثر من ستة عقود والذي يشكل العائق الرئيسي أمام التنمية الشاملة. ونعبر عن أسفنا للإجراءات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 نوفمبر 2017، والتي أدت إلى تعزيز الحصار. ونعرب عن بالغ القلق إزاء اتساع نطاق الحصار المفروض على كوبا والذي يتجاوز الحدود الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز - بورتون، ونرفض تعزيز التدابير المالية التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار.

16 - نؤكد مجدداً على أن نقاط القوة الرئيسية لمجموعتنا لا تزال تتمثل في وحدتها وتضامنها، ورؤيتها لعلاقات متعددة الأطراف نزيهة وعادلة ومنصفة، والتزام دولها الأعضاء برفاهية ورخاء شعوب الجنوب، وكذلك التزامنا بدعم التعددية وتعزيز التعاون متبادل المنفعة.

17 - نؤكد مجدداً التزامنا بتكريس العمل الجماعي من أجل تحقيق التنمية العالمية والتعاون المربح للجانبين على أساس مشاورات مكثفة ومساهمات مشتركة ومنافع مشتركة، وهو ما يمكن أن يحقق مكاسب ضخمة لجميع البلدان في جميع أنحاء العالم في بناء مجتمع عالمي، مجتمع المستقبل المشترك للبشرية.

18 - نؤكد على دورنا الحاسم في تزويد بلدان الجنوب بالوسائل اللازمة للتعبير عن رؤيتنا المشتركة، وتعزيز مصالحنا وقدرتنا التفاوضية المشتركة داخل منظومة الأمم المتحدة. ونحن فخورون بالإرث والإنجازات العظيمة للمجموعة في الدفاع عن مصالح البلدان النامية وتعزيزها وفي السعي لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء المشترك. وسوف نكثف جهودنا للعمل بشكل جماعي من أجل رفاهية ورخاء بلدان وشعوب الجنوب، ومن أجل التعاون متبادل المنفعة ونظام عالمي عادل ومنصف ومستقر وسلمي.

19 - نلاحظ بقلق تعرض هذه المصالح اليوم -أكثر من أي وقت مضى - للتهديد بسبب التطورات في السياق الدولي التي تشكل تحديات خطيرة للمجتمع الدولي، وخاصة للبلدان النامية. إن النظام العالمي الذي يرتكز على القانون الدولي والمؤسسات التي تدعمه، يتعرض للتهديد بسبب التراجع عن التعددية وعن النهج الجماعي لحل المشاكل. ويشكل تزايد السياسات والإجراءات الأحادية الجانب في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية تهديدا كبيرا للتعددية ويجب وقفها.

20 - نشير في هذا السياق إلى اعتماد قرار الجمعية العامة 203/78 وقرار مجلس حقوق الإنسان 18/54 بشأن الحق في التنمية اللذين تضمنا تقديم مشروع الميثاق الدولي الخاص بالحق في التنمية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة للنظر فيها والتفاوض بشأنه واعتماده لاحقا، والذي سيكون ذا أهمية قصوى للإعمال الفعال للحق في التنمية، الذي نعتبره حقا إنسانيا عالميا وغير قابل للتجزئة وغير قابل للتصرف لجميع شعوبنا.

21 - ندرك أن السيناريو العالمي قد تغير بشكل كبير منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونلاحظ أيضا أنه من المؤسف أن التقدم العام في تحقيق التنمية المستدامة لم يرق إلى مستوى التوقعات. إن التقدم في منتصف الطريق لتنفيذ خطة عام 2030 بطيء أو هش. وتشمل العقبات التي تعترض التقدم الدعم المحدود للبلدان النامية، وخاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

22 - نتابع بقلق بالغ توسع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، والتحديات الرئيسية الناجمة عن النظام الاقتصادي الدولي الحالي غير العادل بالنسبة للبلدان النامية والتي بلغت أشدها بسبب جملة أمور منها: الآثار السلبية المستمرة لجائحة كوفيد-19، والتوترات والصراعات الجيوسياسية، والتدابير القسرية الأحادية الجانب، والتوقعات الاقتصادية العالمية الهشة، وزيادة الضغط على الغذاء والأسمدة والطاقة، واستمرار التضخم وتقلب الأسواق المالية، وتزايد عبء الدين الخارجي وزيادة نزوح الناس، واتساع مستويات الفقر المدقع، وانعدام الأمن الغذائي، وانتكاسات المكاسب التي تحققت في القضاء على الفقر في البلدان النامية، وتزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، بما في ذلك تعميق عدم المساواة بين الجنسين، والتحديات المتزايدة والآثار السلبية. والآثار المترتبة على تغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتلوث، والتصحر، والعواصف الرملية والترابية، والتدهور البيئي، فضلا عن الفجوات الرقمية، مع عدم وجود خارطة طريق واضحة حتى الآن لمعالجة هذه المشاكل العالمية.

23 - في ظل هذه الظروف، ندعو بشكل عاجل إلى بذل جهود مشتركة ومنسقة ذات توجه عملي لتعزيز التعددية، وتسخير واستخدام الإمكانات المتنامية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ووضع التنمية في مقدمة ومحور مجموعتنا، والسعي لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. وفقًا لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، لوضع بلدان الجنوب في مكانة أكثر تأثيرًا ومساواة على الساحة الدولية وفي تعاون متبادل المنفعة مع جميع الشركاء.

24 - نؤكد أيضًا أنه على الرغم من التزام البلدان النامية بالوفاء بالتزاماتها الدولية، فمن الضروري ألا يتم فرض التزامات متماثلة على مشاركين غير متساوين، ونحن مصممون على الدفاع واتخاذ الإجراءات المتضافرة المناسبة لضمان أن يظل المجتمع الدولي حساسًا لمستويات التنمية المختلفة في هذه البلدان ويأخذ في الاعتبار الحاجة إلى العدالة والمرونة ومساحة السياسات الوطنية للبلدان النامية مع تحمل الالتزامات الدولية.

25 - نؤكد مجدداً على جميع المبادئ التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، عام 1992، ولا سيما مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

26 - نؤكد مجدداً على خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والخطة الحضرية الجديدة، وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث، بالإضافة إلى جميع الوثائق الختامية الرئيسية الأخرى المتعلقة بالبلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ويجب الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها فيها، بما يتماشى مع مبادئ التعددية والتعاون الدولي.

27 - نؤكد مجدداً على عالمية خطة عام 2030 ومجموعتها الشاملة والبعيدة الأثر والمتمحورة على الناس ومجموعة تحويلية من أهداف وغايات التنمية المستدامة، مسترشدة بمبدأ عدم ترك أي شخص أو أي بلد خلف الركب. ونؤكد مجدداً على أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، يمثل أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل بلا كلل من أجل التنفيذ الكامل لهذه الخطة بحلول عام 2030 بطريقة متوازنة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، والبناء على الإنجازات والدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية، والسعي إلى معالجة أعمالها غير المكتملة. ونحث شركاءنا في البلدان المتقدمة على الانضمام إلينا في هذا الطموح العالمي، لتسهيل نقل التكنولوجيا وبناء القدرات وتمويل التنمية المستدامة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

28 - نرحب بالإعلان السياسي الذي اعتمده المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد تحت رعاية الجمعية العامة (قمة أهداف التنمية المستدامة) المنعقد في نيويورك يومي 18 و 19 سبتمبر 2023، ونحث على اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لضمان تنفيذه الكامل، بما في ذلك تعزيز الآليات الحكومية الدولية داخل الأمم المتحدة لمتابعة وتعزيز تنفيذ التزاماتها.

29 - نشدد على أهمية توفير الوسائل الكافية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وندعو البلدان المتقدمة إلى الاتفاق والالتزام بمرحلة جديدة من التعاون الدولي من خلال شراكة عالمية معززة وموسعة من أجل التنمية. ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة تمويلا جديدا وإضافيا وعالي الجودة ومناسبا ومستداما ويمكن التنبؤ به، فضلا عن نهج جريء لتمويل التنمية. وفي هذا السياق، نؤكد على أن خطة عمل أديس أبابا جزء لا يتجزأ من خطة عام 2030. وندعو إلى تنفيذها الكامل والفعال، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، ونتطلع إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية لتقييم التقدم المحرز ومعالجة تحديات التمويل الحالية والناشئة.

30 - نشير إلى انعقاد الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد في بربادوس في الفترة من 3 إلى 7 أكتوبر 2021، ونؤكد من جديد على إعلان بريدجتاون الوزاري، ونجدد التزامنا بدعم الأونكتاد باعتباره الصوت الرئيسي للأمم المتحدة من أجل الجنوب في مجال التجارة والتنمية من أجل الوفاء بولايته على النحو الذي

توخته مجموعتنا في الإعلان المشترك الصادر في 15 حزيران/يونيه 1964. ونؤكد من جديد دور الأونكتاد باعتباره مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، والمساهمة في دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام 2030، لنقل صوت البلدان النامية داخل الأمم المتحدة وخارجها.

31 - نشير إلى أن عام 2024 يصادف الذكرى السنوية الستين لمجموعة الـ 77 والأونكتاد اللتان ولدت منها المجموعة، وفي هذا السياق نؤكد على الأهمية التاريخية لمثل هذا الاحتفال. ونتطلع إلى احتفالات ناجحة وذات مغزى لكلا المناسبتين.

32 - نشعر بقلق بالغ إزاء اتساع فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، وندرك الحاجة الملحة إلى توفير التمويل الكافي للتنمية للبلدان النامية.

33 - نؤكد مجدداً على التزامنا باتخاذ الإجراءات العاجلة اللازمة للاستجابة المنسقة والشاملة المتعددة الأطراف للتحديات التنموية، والحاجة إلى دعم الجهود الوطنية للبلدان النامية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية، ووضع الناس في قلب الاستجابة.

34 - نتابع بقلق بالغ تخلف الهيكل المالي الدولي في مواكبة المشهد العالمي المتغير، وفشله في توفير التمويل أو الاستقرار اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وندعو إلى إصلاح عاجل للهيكل المالي الدولي، بما في ذلك النظام المالي الدولي، والمؤسسات المالية وهيكل إدارتها، لتكون منصفة ومستجيبة للاحتياجات التمويلية للبلدان النامية، لتعزيز فعاليتها، وتوسيع وتعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها وتمثيلها في صنع القرارات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك وضع المعايير والحوكمة الاقتصادية العالمية، بهدف تسريع تحقيق التنمية المستدامة. وبهذا المعنى فإن الإصلاح الشامل للمؤسسات المالية الدولية يشكل مطلباً قائماً منذ زمن طويل، وهو بحاجة إلى الالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

35 - نؤكد مجدداً على الحاجة إلى ضمان حصول البلدان النامية على الحيز المالي اللازم للتعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونشير إلى فجوة التمويل المتزايدة ونؤكد على أن سد هذه الفجوة أمر ضروري للتحرك نحو التعافي. وسيتطلب ذلك، من بين تدابير أخرى، الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وحصول جميع البلدان النامية على التمويل الميسر، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ومعالجة الديون، وتعزيز آليات التمويل بما في ذلك التمويل المبتكر، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف الموارد من البلدان النامية، فضلا عن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجنوب العالمي.على ضرورة دعم وتعزيز دور الأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في التعامل مع إصلاح الهيكل المالي الدولي؛ لضمان سماع صوت كل دولة وأخذه في الاعتبار في مثل هذه الأمور الهامة المتعلقة بالحوكمة العالمية. ونؤكد مجدداً على أنه في ضوء تفاقم الأوضاع المالية العالمية، وأزمات الديون الحادة في العديد من البلدان النامية، ينبغي لإصلاحات الهيكل المالي الدولي أن تعكس بشكل أفضل احتياجات وأولويات البلدان النامية، وأن تتضمن حلاً دائماً وعادلاً لأزمة الديون وتدعمها إلى حد كبير. تعزيز قدرة بنوك التنمية المتعددة الأطراف وحثها على تلبية الاحتياجات التمويلية وتعزيز قدرة بنوك التنمية المتعددة الأطراف بشكل كبير، وحثها على تلبية الاحتياجات التمويلية لجميع البلدان النامية، بما في ذلك البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، من خلال التمويل الميسر والمنح.

36 - نؤكد مجدداً على الحاجة إلى ضمان حصول البلدان النامية على الحيز المالي اللازم للتعافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ونشير إلى فجوة التمويل المتزايدة، ونؤكد على أن سد هذه الفجوة أمر ضروري للتحرك نحو التعافي. وسيتطلب ذلك، من بين تدابير أخرى، الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية، وحصول جميع البلدان النامية على التمويل الميسر، ولا سيما البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، ومعالجة الديون، وتعزيز آليات التمويل بما في ذلك التمويل المبتكر، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي تستنزف موارد البلدان النامية، فضلا عن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى بلدان الجنوب.

37 - نؤكد مجدداً دعوتنا إلى البحث عن سبل يمكن من خلالها زيادة القروض والمنح الميسرة. ونؤكد مجدداً الحاجة الأساسية إلى توجيه الموارد غير المستغلة من حقوق السحب الخاصة الحالية والمخصصة حديثا من البلدان المتقدمة التي تتمتع بمواقف خارجية قوية إلى البلدان النامية الأكثر احتياجا إلى السيولة وبنوك التنمية الإقليمية، وندعو أيضًا إلى إصدار جديد لحقوق السحب الخاصة، مدفوعًا بالحاجة إلى تمكين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك القضاء على الفقر.

38 - نؤكد على ضرورة وأهمية إعادة تنظيم حصص صندوق النقد الدولي، وإجراء مراجعة عاجلة لمساهمات البنك الدولي لتعكس بشكل أفضل المواقف النسبية للأعضاء في الاقتصاد العالمي، مع ضمان عدم ترك أي دولة نامية في وضع أسوأ من حيث الصوت ومساهمة الأسهم. وفي هذا السياق، نتطلع إلى العمل على تطوير الأساليب الممكنة، بحلول يونيو 2025، كدليل لمزيد من إعادة تنظيم الحصص، بما في ذلك من خلال صيغة جديدة للحصص، في إطار المراجعة العامة السابعة عشرة للحصص.

39 - نلاحظ بقلق، أن البلدان التي تحصل على قروض كبيرة من صندوق النقد الدولي مثقلة بفوائد إضافية في شكل رسوم إضافية، وأن الهيكل الحالي للرسوم والرسوم الإضافية التي وضعها صندوق النقد الدولي غير فعال؛ لأنه يعمل بشكل مساير للدورة الاقتصادية، وغير منصف؛ لأنه يترك البلدان الأكثر تضررا تتحمل العبء المالي الأكبر. وفي هذا الصدد، نحث صندوق النقد الدولي على تعليق سياسة الرسوم الإضافية بأثر فوري.

40 - ندرك أن أعباء الديون التي لا يمكن تحملها في البلدان النامية تعمل على إرهاق شبكات الأمان الاجتماعي، مما يسبب ضائقة اجتماعية واقتصادية وتقييد التنمية المستدامة، في حين كانت الاستجابة المتعددة الأطراف ضعيفة، بالنظر إلى خطورة الوضع.

41 - ندعو إلى تحسين هيكل الديون السيادية العالمية بمشاركة مجدية من جانب البلدان النامية، بما يسمح بمعاملة عادلة ومتوازنة وموجهة نحو التنمية.

42 - نكرر التأكيد على ضرورة قيام آليات الديون المتعددة الأطراف بمعالجة ضائقة الديون السيادية الخارجية بشكل كامل، وتوفير آلية فعالة وكفؤة وعادلة وشاملة، ويمكن التنبؤ بها؛ لإدارة أزمات الديون بطريقة تتماشى مع الاحتياجات الإنمائية لجميع البلدان النامية، ولا سيما في البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل. ونحن ندرك الحاجة إلى النظر في أداة ملموسة لتحفيز أو تشجيع أو ضمان مشاركة الدائنين من القطاع الخاص في معالجة الديون إلى جانب القطاع الرسمي لضمان معاملة مماثلة للدائنين.

43 - نؤكد مجدداً على الحاجة الملحة إلى توسيع نطاق عمليات مبادلة الديون لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك مبادلة الديون بالمناخ والطبيعة، للسماح للبلدان النامية باستخدام مدفوعات خدمة

الديون للاستثمارات في التنمية المستدامة، واتخاذ تدابير متعددة الأطراف لتوحيد استخدام هذه الآليات، مع الاعتراف بالديون. ولا يمكن للمقايضات أن تحل محل معالجات الديون الأوسع نطاقا في حالات الديون غير المستدامة.

44 - نحث على تحقيق تقدم ملموس في إصلاح بنوك التنمية المتعددة الأطراف للمضي قدما في الإجراءات اللازمة لتعبئة وتوفير تمويل إضافي للتنمية في إطار ولاياتها لدعم البلدان النامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تأمين زيادات في المنح والتمويل الميسر والمساعدة الفنية للاستفادة بشكل أفضل من قواعدها الرأسمالية والنظر في سبل زيادة رسملتها، وتوسيع نطاق الإقراض بالعملة المحلية، والمشاركة في صياغة الأدوات والآليات المالية الجديدة للبلدان النامية.

45 - نشدد على أن التصنيفات الائتمانية غير الدقيقة يمكن أن تؤثر على تكلفة الاقتراض واستقرار النظام المالي الدولي. ونظرا لدورها في تيسير أو عرقلة التقدم في معالجة الديون والتأثير على تكلفة الاقتراض، سيكون من المهم أن تتأكد وكالات التصنيف الائتماني من أن تصنيفاتها موضوعية ومستقلة ومستندة إلى معلومات دقيقة وأساليب تحليلية سليمة. ونحن نشجع على الشفافية من جانب وكالات التصنيف الائتماني للنظر في تكييف استخدام المعايير مع الظروف الاستثنائية.

46 - نؤكد مجدداً على ضرورة اتخاذ قرار بشأن الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات التصنيف الائتماني، بما في ذلك في اللوائح التنظيمية، وتشجيع زيادة المنافسة، وكذلك اتخاذ تدابير لتجنب تضارب المصالح في تقديم التصنيفات الائتمانية من أجل تحسين جودة التصنيفات، مع ملاحظة أن الدول الأعضاء قد تنظر في جدوى إنشاء وكالات تصنيف عامة.

47 - نرحب باقتراح الأمين العام لتحفيز أهداف التنمية المستدامة لمعالجة التكلفة المرتفعة للديون والمخاطر المتزايدة لضائقة الديون، من أجل تعزيز الدعم المقدم للبلدان النامية، وزيادة التمويل طويل الأجل بأسعار معقولة للتنمية بشكل كبير، وتوسيع نطاق التمويل الطارئ للبلدان المحتاجة. وندعو البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الدولية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ حوافز أهداف التنمية المستدامة.

48 - نؤكد مجدداً على الحاجة الملحة إلى وضع مجموعة من مقاييس التقدم في مجال التنمية المستدامة التي تكمل أو تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي من خلال عملية حكومية دولية تقودها الأمم المتحدة بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين لإرشاد الوصول إلى التمويل الميسر والتعاون الفني للبلدان النامية وإلى اتباع نهج أكثر شمولا للتعاون الدولي. ونؤكد على أن هذا سيتطلب أيضًا زيادة الاستثمار في الأنظمة الإحصائية الوطنية، وفي جمع البيانات، وتوفير وتعبئة الموارد اللازمة لدعم بناء قدرات الوكالات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية.

49 - نؤكد من جديد أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل القناة الرئيسية للتعاون الدولي ونشدد على أهميتها القصوى في دعم احتياجات التنمية المستدامة للبلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تمر بأوضاع خاصة وتلك التي تواجه تحديات محددة.

50 - نعبر عن قلقنا بأن هدف الدول المتقدمة المتمثل في توفير 0,7% من دخلها القومي الإجمالي في المساعدة الإنمائية الرسمية لم يتم تحقيقه ولو مرة واحدة منذ الموافقة عليه رسميًا قبل أكثر من 50 عامًا. ونحث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها غير الملباة بالمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية، تمشيا مع تعهداتها السابقة، وتكثيف تلك الجهود للقيام بدور مفيد في القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

وزيادة تدفقاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية المتمثل في 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى البلدان النامية و 0,15–0,20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في الهدف 17,2 من أهداف التنمية المستدامة.

51 - نلاحظ أن جزءًا كبيرًا من المساعدة الإنمائية الرسمية مخصص للخدمات المقدمة من الجهات المانحة للاجئين، وهو ما لا يتسق مع النهج الطويل الأجل والمستدام لتمويل التنمية لتحقيق أهداف خطة عام 2030.

52 - نشدد على أنه لكي تكون تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية، ينبغي أن تتماشى مع الأولويات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية للبلدان المتلقية، ولا ينبغي ربطها بشروط.

53 - نتابع بقلق بالغ تزايد التدفقات المالية غير المشروعة، ولا سيما من البلدان النامية، والأثر السلبي الذي تحدثه فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وسيادة القانون وأمن الدول. نحث جميع الدول على رفع مستوى التعاون للحد من التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد عائدات الجريمة، بما في ذلك الأموال العامة المختلسة والأصول المسروقة والأصول المجهولة المصير الموجودة في الملاذات الآمنة، وإظهار الالتزام القوي بضمان إعادة هذه الأصول إلى بلدانها الأصلية. نحث أيضا المجتمع الدولي على تعزيز دعمه للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء من أجل تطوير وتعزيز القدرات في مختلف المجالات، بما في ذلك سلطاتها الضريبية الوطنية، والمؤسسات القانونية والتنظيمية، والشركات والمؤسسات المالية، وزيادة الوعي العام لتعزيز آليات المساءلة والمساعدة على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة. بالإضافة إلى ذلك، ندعو الدول إلى النظر في إمكانية التنازل عن عمليات وتكاليف استرداد الأصول أو تقليصها إلى أدنى حد ممكن، ولا سيما عن طريق الحد من الاختناقات الإدارية والقانونية في استرداد الأصول غير المشروعة.

54 - نؤكد على أن تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال يظل شرطا أساسيا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لأنه يمكّن البلدان النامية من تعبئة مواردها المحلية بشكل فعال. ومن الواضح أن هياكل إدارة الضرائب الدولية الحالية تحتاج إلى تحسينات كبيرة. ونحن نتطلع إلى الإكمال الناجح للعملية التي بدأها القرار "تعزيز التعاون الضريبي الدولي الشامل والفعال في الأمم المتحدة" وندعو جميع البلدان إلى مواصلة المشاركة والتفاوض بحسن نية.

55 - نلتزم بتعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومنفتح وشفاف ويمكن التنبؤ به وشامل وغير تمييزي ومنصف، تكون التنمية من أولوياته المركزية، فضلا عن تحرير التجارة بشكل مجد. ونؤكد على أهمية تسهيل انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية، وتعزيز الوصول التجاري التفضيلي للبلدان النامية، وتعزيز وتفعيل مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، مع مواصلة مفاوضات منظمة التجارة العالمية، بهدف تحقيق نتائج إيجابية. ضمن التفويضات التي تم منحها في المؤتمر الوزاري الثالث عشر لمنظمة التجارة العالمية.

56 - ندعو جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى العمل على الإصلاح الضروري للمنظمة وإعادة هيئة الاستئناف إلى حالتها الطبيعية، مع الاعتراف بأهمية معالجة التحديات الحالية والمستقبلية في التجارة الدولية، وبالتالي تعزيز أهميتها وفعاليتها في وضع التنمية في موضعها الصحيح. ونشدد على أن الإصلاح يجب أن يحافظ على مركزية منظمة التجارة العالمية وقيمها الأساسية ومبادئها الأساسية.

57 - نؤكد مجدداً على أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ينبغي أن يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع توفير حيز سياسي لتحقيق أهداف التنمية الوطنية، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتفق مع القواعد الدولية ذات الصلة والتزامات البلدان، وتعزيز النمو القائم على التصدير في البلدان النامية من خلال جملة أمور منها: منح البلدان النامية فرص الوصول إلى التجارة التفضيلية، والمعاملة الخاصة والتفضيلية التي تستجيب للاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نموا، وإزالة الحواجز التجارية التي تتعارض مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

58 - نتطلع إلى الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، في الفترة من 26 إلى 29 فبراير 2024 في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها فرصة للمضي قدمًا في إصلاح منظمة التجارة العالمية.

59 - نعرب عن قلقنا العميق إزاء تزايد التدابير الانفرادية والحمائية، التي تتعارض مع روح وقواعد منظمة التجارة العالمية ومقاصد الأمم المتحدة ومبادئها، والتي لا تؤدي إلى تقويض النظام التجاري المتعدد الأطراف فحسب، بل تؤدي أيضا إلى آثار سلبية على وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق العالمية. ونؤكد على أهمية تعزيز الاقتصاد العالمي المفتوح وإيجاد آثار إيجابية أكبر للعولمة.

60 - نؤكد مجدداً رفضنا القاطع لفرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، بما في ذلك الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، ونؤكد على الحاجة الملحة إلى إزالتها على الفور. ونؤكد على أن مثل هذه الإجراءات لا تقوض المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد أيضًا بشدة حرية التجارة والاستثمار. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة لوقف استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

61 - نرحب باعتماد قرار الجمعية العامة رقم 135/78 بشأن "التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية"، ولا سيما الطلب الموجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة للقيام أن يرصد - بدعم وتعاون المنسقين المقيمين وفرق الأمم المتحدة القطرية - تأثير التدابير القسرية الانفرادية على البلدان المتضررة، بما في ذلك تأثيرها على التجارة والتنمية. وفي هذا الصدد، نرحب أيضًا بإطلاق أداة موحدة وعالمية، على النحو الذي وضعه المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، بغرض رصد وتقييم أثر التدابير القسرية الانفرادية، والإفراط في الامتثال لحقوق الإنسان، وكذلك فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية المستهدفة بهذه التدابير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

62 - نعرب عن قلقنا العميق إزاء التدابير الحمائية الانفرادية التي اتخذها بعض الشركاء التجاريين والتي من شأنها أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر بين البلدان، أو تقييدا مقنعا على التجارة الدولية، بما في ذلك آليات التكيف الحدودي والضرائب الانفرادية والتمييزية.

63 - نشير إلى المادة 3,5 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[1]، التي تنص على أنه "ينبغي للأطراف أن تتعاون من أجل تعزيز نظام اقتصادي دولي داعم ومفتوح يؤدي إلى النمو الاقتصادي

(1) تم اعتمادها بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في المؤتمر 12 لعام 2015.

المستدام والتنمية في جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية، مما يمكنها من معالجة مشاكل تغير المناخ بشكل أفضل. وينبغي ألا تشكل التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الأحادية الجانب، وسيلة للتمييز التعسفي أو غير المبرر أو تقييدا مقنعا للتجارة الدولية". والمادة 4.15 من اتفاق باريس، التي تنص على أنه "يجب على الأطراف أن تأخذ في الاعتبار عند تنفيذ هذا الاتفاق شواغل الأطراف ذات الاقتصادات الأكثر تأثراً بآثار تدابير الاستجابة، ولا سيما الأطراف من البلدان النامية". وفي هذا الصدد، نرحب بالإقرار الذي ورد في تقرير المخزون العالمي في "الاجتماع الثامن والعشرين لمؤتمر الأطراف" بأن التدابير المتخذة لمكافحة تغير المناخ، بما في ذلك التدابير الأحادية الجانب، لا ينبغي أن تشكل وسيلة للتمييز التعسفي غير المبرر، أو تقييدًا مقنعًا على التجارة الدولية، وندعو الأطراف بإعادة النظر في تلك الإجراءات وتعليق تنفيذها.

64 - نشدد على الأهمية الحاسمة للتصنيع بالنسبة للبلدان النامية، باعتباره مصدرا حاسما للنمو الاقتصادي والتنويع الاقتصادي والقيمة المضافة. وسوف نستثمر في تعزيز التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة من أجل التصدي بفعالية للتحديات الكبرى. وفي هذا الصدد، نرحب بالتعاون ذي الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ونشجع كذلك دورها في تعزيز الروابط بين تطوير البنية التحتية والتصنيع والابتكار الشامل والمستدام.

65 - ندرك الدور الهام الذي يؤديه التواصل في تعزيز التآزر بين السياسات، وتيسير التجارة، والترابط بين الهياكل الأساسية، والتعاون المالي، والتبادل بين الشعوب على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. ونلتزم بتسريع التوصيلية العالمية للجميع بحلول عام 2030، وبتهيئة بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتسهيل التصنيع والتحديث المستدامين والشاملين، فضلاً عن تطوير وتشجيع الاستثمار في البنية التحتية الجيدة والموثوقة والمستدامة والمرنة في البلدان النامية، من خلال نقل التكنولوجيا، والحصول على الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المعزز من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وندرك أن الأمم المتحدة يمكن أن تلعب دورا أكبر في هذا الصدد، وندعم إجراء المزيد من المناقشات حول إنشاء مجلس سياسات البنية التحتية تحت رعاية الأمم المتحدة. وندرك أنه ينبغي بناء سلاسل صناعية وسلاسل توريد مستقرة ومستدامة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

66 - ندعو إلى اتخاذ مجموعة متماسكة من إجراءات السياسات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية لدعم حاجة البلدان النامية الغنية بالمعادن الحيوية إلى إضافة قيمة إلى سلاسل التوريد الخاصة بها كوسيلة للمساهمة في التحول الهيكلي الاقتصادي، وخلق فرص عمل لائقة وزيادة عائدات التصدير، والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

67 - ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم العاجل للبلدان المتضررة من الأزمة الغذائية، بما في ذلك من خلال الإجراءات المنسقة، وتعزيز الشراكة بين البلدان وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، في مجالات مثل إنتاج الأغذية وتخزينها ونقلها، والحد من فقد الأغذية وهدرها، تحسين الأمن الغذائي والتغذية والاكتفاء الذاتي الغذائي في البلدان النامية. ونؤكد مجدداً على أهمية الحفاظ على عمل سلاسل الإمداد الغذائية والزراعية، وضمان فتح القنوات والأسواق التجارية أمام الغذاء والوقود والأسمدة والمنتجات الزراعية الأخرى، من خلال تعزيز التجارة العالمية المتعددة الأطراف، والقائمة على القواعد، والمفتوحة وغير التمييزية والمنصفة في إطار منظمة التجارة العالمية.

68 - ندرك أهمية العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية، وضرورة التعامل مع هذه المسألة بطريقة منسقة ومتماسكة، بهدف التصدي للتحديات والفرص التي تمثلها الهجرة لبلدان المنشأ والمقصد والعبور، وبالتالي فهي تستحق التعاون الدولي الفعال من أجل تسخير آثارها الإيجابية.

69 - نعترف بأهمية الحفاظ على الممارسات الثقافية والتقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في سياق احترام جميع حقوق الإنسان والحقوق الأساسية الخاصة بها، بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. إننا نحيط علما بالإعلان الخاص بشأن "ورقة الكوكا" الصادر عن رؤساء دول وحكومات دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إطار مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المنعقد في هافانا في 29 كانون الثاني/يناير 2014، ونشير كذلك إلى الجهود التي تبذلها بوليفيا في هذا الصدد في الأمم المتحدة.

70 - نؤكد على الروابط المتبادلة بين أهداف التنمية المستدامة، وأن معالجة رفاهية وحقوق الشباب والنساء والفتيات والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين واللاجئين والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، هي شرط أساسي لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

71 - نشدد على أهمية الشعوب الأصلية في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان النامية ودورها الحاسم في العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بلداننا، مع تعزيز وجهات النظر والقيم المحلية المشار إليها باسم وجهات النظر الشاملة لأمنا الأرض.

72 - ندرك أن المساواة بين الجنسين والمشاركة الكاملة للمرأة في جميع المجالات جزء لا يتجزأ من بناء مجتمع عادل للجميع ويجب أن يكونا في قلب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونجدد التزامنا بالهدف العاجل المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة، وضمان مشاركتها الكاملة في جميع مجالات الحياة وعلى جميع المستويات.

73 - نؤكد على العلاقة المترابطة بين التمكين الاقتصادي للمرأة، والتنفيذ الكامل والفعال والعاجل لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وتنفيذ خطة عام 2030 على نحو يراعي المنظور الجنساني. بالإضافة إلى ذلك، نعترف بالمساهمة المهمة للنساء والفتيات في التنمية المستدامة، ونؤكد مجدداً على أن التمكين الاقتصادي للمرأة لا يساعد فقط على الوفاء بحقوق المرأة، ويعزز المساواة بين الجنسين ويحسن حياة ورفاهية المرأة، بل يعمل أيضًا على تسريع الإنجاز عبر نتائج التنمية الأخرى. وفي هذا الصدد نؤكد على أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، والمشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة، والقيادة في الاقتصاد كشركاء في التنمية، أمران حيويان لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز مجتمعات سلمية وعادلة وشاملة، وتعزيز التنمية المستدامة، وتحقيق النمو الاقتصادي والإنتاجية الشاملين والمستدامين، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده في كل مكان، وضمان الرفاهية للجميع طوال حياتهم.

74 - نؤكد على أهمية وضع وتنفيذ سياسات وتدابير هادفة للقضاء على الفقر، بما في ذلك عن طريق صياغة استراتيجيات التنمية الريفية ذات أهداف واضحة للقضاء على الفقر، وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية ونظم الرصد، وتنفيذ نظم وتدابير الحماية الاجتماعية المناسبة على الصعيد الوطني للجميع، واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع العودة إلى الفقر.

75 - نعترف بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب، وباختلاف تاريخه وخصائصه، ونؤكد مجدداً وجهة نظرنا في التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مظهرا من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم

في رفاهها الوطني، ومصـــالحها الوطنية، والاعتماد الجماعي على الذات، وتحقيق الأهداف التنموية المتفق عليها دوليا، بما فيها أهداف التنمية المســتدامة، وفقا للأولويات والخطط الوطنية. إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وينبغي أن يستمر الاسترشاد بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والملكية الوطنية والاســتقلال، والمســاواة، وعدم المشــروطية، وعدم التدخل في الشــؤون الداخلية، واحترام المصالح المتبادلة.

76 - على البلدان المتقدمة تحمل المســؤولية الرئيســية بتمويل التنمية، وهو أمر ضـــروري لمعالجة الاختلالات الإنمائية الحالية ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشـــرين. ونؤكد مجدداً على أن التعاون بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشـــمال والجنوب، بل هو مكمل له، ونؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مسعى جماعي للبلدان النامية.

77 - نؤكد مجدداً على وثائق النتائج الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب الذي عقد في نيروبي في عام 2009 ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المســـتوى الثاني للتعاون بين بلدان الجنوب الذي عقد في بوينس آيرس في الفترة من 20 إلى 22 آذار/مارس 2019. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم تنفيذها الكامل.

78 - نؤكد مجدداً دعمنا للجنة الرفيعة المســـتوى المعنية بالتعاون بين بلدان الجنوب ونرحب بالقرارين 1/21 و2/21 المعتمدين خلال دورتها الحادية والعشـــرين، المنعقدة في الفترة من 30 مايو إلى 2 يونيو 2023.

79 - نلاحظ أن الاتجاهات الحالية في التعاون الإنمائي الدولي، والتي تتميز بالانخفاض المطرد في المساعدة الإنمائية الدولية والسياق الجيوسياسي السائد، تجعل من الضروري بالنسبة لنا أن نتخذ إجراءات جماعية مناسبة لإعادة تنشيط التعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مكملاً للتعاون بين بلدان الشمال وليس بديلاً عنه. التعاون بين بلدان الجنوب بهدف تعظيم الإمكانات الكاملة للقدرات والمعارف والتكنولوجيات والبنية التحتية الموجودة في الجنوب من أجل التصدي بفعالية للتحديات الإنمائية الجديدة التي تواجه البلدان النامية، فضلاً عن توفير تكافؤ الفرص لجميع بلداننا في العمليات المتعددة الأطراف، كما انعكس، في جملة أمور، في نتائج قمة هافانا بشأن "تحديات التنمية الحالية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار".

80 - نلتزم بتقديم الدعم الكامل لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نظام المنســـقين المقيمين والصـندوق المشـترك لأهداف التنمية المسـتدامة، وتقديم دعم أفضـل للبلدان المسـتفيدة من البرامج وجهودها لتنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. كما ندعم الأمم المتحدة في الاضطلاع بدور مركزي وتنسيقي في التعاون الإنمائي الدولي، وفقا لسياسات التنمية الوطنية وخططها وأولوياتها واحتياجاتها.

81 - نؤكد مجدداً عزمنا على إطلاق مبادرات للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مختلف المجالات المنصـــوص عليها في هذه الوثيقة، وتكليف وزراء خارجيتنا بمتابعة تلك الإجراءات خلال الاجتماع الوزاري السنوي لمجموعة الـــ 77 والصين في عام 2018 على هامش أعمال الجلسة رفيعة المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السـياق، سـنسـعى أيضًـا إلى تحقيق مشـاركة أكبر من جانب مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصـصـة والصـناديق والبرامج، في إطار تفويض كل منها، في دعم مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب في البلدان النامية.

82 - نرحب بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون التجاري فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون التجاري الثلاثي في إطار ترتيبات التجارة الأقاليمية، مثل النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، كوسيلة لدعم تنويع الصادرات والمرونة الاقتصادية والارتقاء بالتكنولوجيا.

83 - نؤكد مجدداً على أن التعاون الإنمائي الدولي، ولا سيما التعاون بين الشمال والجنوب، يظل حافزا أساسيا للتنمية المستدامة. وبما أن التعاون بين الشمال والجنوب يشكل القناة الرئيسية لتمويل التنمية، فيتعين على المجتمع الدولي أن يدعم مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" وأن يعيد تنشيط التعاون بين الشمال والجنوب حتى يتمكن من الاستمرار في الاضطلاع بدوره الرئيسي.

84 - نؤكد مجدداً على أهمية التعاون الثلاثي، ونقرُّ بأن التعاون الثلاثي يهدف إلى تيسير ودعم وتعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال توفير جملة أمور منها: التمويل، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، وتعبئة الموارد، ووضع السياسات، وتبادل أفضل الممارسات، فضلا عن أشكال الدعم الأخرى، بناء على طلب البلدان النامية، بما يتماشى مع مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ويجب أن تقوده بلدان الجنوب.

85 - نرحب بمبادرة جمهورية غينيا لإنشاء المعهد الدولي لتنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ونشجع على دعم المعهد.

86 - نؤكد مجدداً دعمنا القوي لولاية مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب، ونشدد على أن المكتب هو الجهة التي تتولى صياغة التعاون بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة. ونقدر بلدان الجنوب التي عززت تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، ندعو مكتب الأمم المتحدة للتعاون بين بلدان الجنوب إلى تعزيز دعمه لمشاريع التعاون بين بلدان الجنوب.

87 - نعترف بالدور الهام الذي يلعبه مركز الجنوب باعتباره مركز تفكير لبلدان الجنوب، ونؤكد على أهميته في تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب من خلال توفير الدعم الفكري ودعم السياسات التي تحتاجها البلدان النامية للعمل الجماعي والفردي على الساحة الدولية، وتعزيز التضامن والتفاهم المتبادل بين دول وشعوب الجنوب.

88 - ندعو مركز الجنوب إلى دراسة السبل والوسائل الكفيلة بدعم البلدان النامية بشكل أكثر فعالية في المفاوضات المتعددة الأطراف، بهدف تعزيز قدرة الجنوب على التصدي للتحديات الحالية والناشئة. وفي هذا السياق، ندعو كذلك مركز الجنوب إلى بناء الجسور والتآزر مع مؤسسات الجنوب الأخرى بغرض استخدام الشبكات الفكرية لتعزيز القدرة التفاوضية لجنوب العالم.

89 - نؤكد على أهمية اعتماد استراتيجيات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر أساسية في الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة للمساعدة في تعزيز التنمية القائمة على الابتكار، والانتعاش الاقتصادي، والقضاء على الفقر.

90 - نرحب بالإعلان السياسي الذي اعتمده القادة في قمة مجموعة الـ 77 والصين بشأن "تحديات التنمية الحالية: دور العلم والتكنولوجيا والابتكار"، المنعقد في هافانا، كوبا، في الفترة من 15 إلى 16 سبتمبر 2023، والذي يسلط الضوء على مواقف المجموعة بشأن هذه القضايا. ونهنئ حكومة وشعب كوبا على كرم الضيافة الذي أظهروه خلال القمة، وكذلك على الإعداد لهذا الحدث المهم وتنظيمه واستضافته.

91 - نؤكد على أن نظام الإدارة القائم على العلم والتكنولوجيا والابتكار أمر ضروري لتحديد المشاكل وإيجاد حلول فعالة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، والحفاظ على البيئة، والقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة. وفي هذا السياق، نؤكد كذلك على أن نقل التكنولوجيا يعد أحد الأولويات الأساسية للدول النامية في تنفيذ خطة عام 2030. ونؤكد مجدداً على ضرورة تسريع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط الميسرة والتفضيلية. ومن الضروري تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين بلدان الشمال والجنوب للمساهمة في تبادل المعرفة والابتكار ونقل التكنولوجيا.

92 - نؤكد على أن صياغة البرنامج الدولي للعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتطوير نظام الابتكار العالمي، ينبغي أن يأخذ في الاعتبار منظور البلدان النامية. ونشدد كذلك على ضرورة اتباع نهج أكثر شمولا لإعطاء الأولوية للبعد الإنمائي في العمليات العالمية لكي تستفيد البلدان النامية من الفرص التي تتيحها التطورات التكنولوجية، وإنهاء القيود التمييزية، والتأكد من أن عمليات مثل: الميثاق الرقمي العالمي، وقمة المستقبل، والمراجعة العامة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+20) تساهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتستجيب لاهتمامات وأولويات واحتياجات البلدان النامية في مجال التكنولوجيا.

93 - ندرك ونعترف بأن التكنولوجيا يمكن أن تتيح تحولات سريعة لسد الفجوات الرقمية القائمة، وتسريع التقدم نحو التنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيقا لهذه الغاية، نتفق على الحاجة إلى زيادة الاستثمار في البنية التحتية العامة الرقمية والتي يمكن بناؤها والاستفادة منها من قبل القطاعين العام والخاص، بناءً على بنية تحتية مستدامة ومرنة، يمكن بناؤها على معايير ومواصفات مفتوحة، بالإضافة إلى برمجيات مفتوحة المصدر لتمكين تقديم الخدمات على المستوى المجتمعي.

94 - في جهودنا التطوعية لجعل البنية التحتية العامة الرقمية قابلة للتشغيل البيني، فإننا ندرك أهمية التدفق الحر للبيانات، مع احترام الأطر القانونية المعمول بها لجعل البنية التحتية العامة الرقمية قابلة للتشغيل البيني. ونؤكد مجدداً على العلاقة بين البيانات والتنمية.

95 - نتفق على ضرورة زيادة الاستثمار في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتنفيذ المبادرات على جميع المستويات لتنمية الموارد البشرية في هذه المجالات. ونؤكد على أهمية وضع استراتيجيات تهدف إلى مواجهة هجرة الأدمغة من الكوادر البشرية المتخصصة المدربة في دول الجنوب. وفي هذا الصدد، نتفق على مواصلة تعزيز اهتمام النساء والشباب بالدراسات العلمية، بما في ذلك المجال التعليمي، من خلال جملة أمور منها: زيادة الاستثمارات في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وتعليم القراءة والكتابة الرقمية، والتجارة الإلكترونية للمزارعين والمزارعين، وتعزيز التعليم التقني والمهني والتعليم العالي، والتعليم والتدريب عن بعد، والتعلم مدى الحياة والمشاركة للجميع، ولا سيما النساء والفتيات.

96 - نعتقد أن التكامل والابتكار في مجال العلم والمعرفة والتكنولوجيا ينبغي أن تكون أدوات لتعزيز السلام والتنمية المستدامة للناس ورفاههم وسعادتهم، وبالتالي ينبغي توجيهها نحو تعزيز تمكين الفقراء والقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز التضامن والتكامل بين الشعوب حتى تتمكن من العيش بشكل أفضل في وئام على أمنا الأرض.

97 - ندعو المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية إلى دعم الجهود التي تبذلها بلدان الجنوب لتطوير وتعزيز أنظمتها الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار. ونحث البلدان

المتقدمة على تعبئة وسائل التنفيذ على وجه السرعة مثل: نقل التكنولوجيا، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات والتمويل، من خلال موارد جديدة وإضافية يمكن التنبؤ بها فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية، بما في ذلك في هذا المجال، وفقا لاحتياجاتها وسياساتها وأولوياتها الوطنية.

98 - ندعو المجتمع الدولي وكيانات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تهدف إلى تقليص الفجوات التكنولوجية بين البلدان، وتعزيز الإدماج الرقمي، من خلال الدعم النشط لزيادة مشاركة البلدان النامية في شبكات ومشاريع البحث العالمية، وزيادة المساعدة الدولية في تعزيز النظم الإيكولوجية الوطنية للابتكار.

99 - ندعو إلى تعزيز البحوث الجديدة، وتطوير ونقل التكنولوجيات اللازمة، والوصول إلى التكنولوجيات القائمة، بما في ذلك في مجالات الغذاء والتغذية، والصحة، والمياه والنظام الصحي، والطاقة، من أجل المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والعادل، ورفاهية الإنسان والتنمية المستدامة.

100 - نؤكد مجدداً قرارنا باستئناف عمل "اتحاد العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل الجنوب"، ونحث أعضاء الفريق على تقييم وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لضمان أدائه الفعال.

101 - نعترف وندرك أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل حافزا وعوامل تمكينية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة. ونشدد مجدداً على رؤية بناء مجتمع معلومات شامل محوره الناس وموجه نحو التنمية.

102 - ونشدد على الدور الهام الذي يلعبه العلم والتكنولوجيا والابتكار كركائز وعوامل تمكينية ومحفزة لدعم النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، وتسريع التنفيذ الكامل والفعال لخطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا. وفي هذا السياق، نشدد على اتخاذ قرارات سياسية على جميع المستويات لتهيئة بيئة دولية تمكينية لتطوير العلوم والتكنولوجيا والابتكار، ومراعاة المعرفة العلمية والابتكارات المتاحة، والأخذ في الاعتبار، المعرفة العلمية والابتكارات المتاحة، فضلا عن استخدام وتعزيز معارف وقدرات السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي.

103 - ندعو إلى النظر في إطار دولي للتكنولوجيا، بما في ذلك الاتفاق الرقمي العالمي، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، ويهدف إلى توفير فرص وصول تفضيلية للبلدان النامية إلى التكنولوجيات المتقدمة ذات الصلة وتركيز البحث والتطوير العالميين على الإنجازات العلمية ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

104 - ندعو المجتمع الدولي والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة تهدف إلى تقليص جميع الفجوات الرقمية، وأوجه عدم المساواة في توليد البيانات والبنية التحتية وإمكانية الوصول إليها داخل البلدان والمناطق وفيما بينها، وكذلك بين البلدان المتقدمة والنامية، مع إيلاء اهتمام خاص لأفقرها وأكثرها ضعفا. ونحث على تهيئة الظروف اللازمة لتزويد البلدان النامية باتصالات موثوقة وبأسعار معقولة، تهدف إلى تعزيز الوصول الرقمي والشمول، بما في ذلك للأشخاص في المجتمعات النائية والريفية، فضلا عن ضمان تطوير الذكاء الاصطناعي والوصول إليه واستخدامه بشكل أخلاقي وموثوق وأكثر إنصافا.

105 - ندرك أنه لا يوجد حاليا نهج متفق عليه على المستوى المتعدد الأطراف بشأن إدارة البيانات، وأن التعامل مع البيانات والفرص والتحديات المرتبطة بها سيتطلب استجابة عالمية، بمشاركة جميع البلدان على قدم المساواة، ونشدد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي، والسعي إلى مزيد من التنسيق في هذا الصدد.

106 - نرفض الاحتكارات التكنولوجية وغيرها من الممارسات غير العادلة التي تعيق التطور التكنولوجي في البلدان النامية. ينبغي للدول التي تحتكر وتهيمن على بيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الإنترنت، ألا تستخدم التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأدوات لاحتواء وقمع التنمية الاقتصادية والتكنولوجية المشروعة للدول الأخرى. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز بيئة مفتوحة وعادلة وشاملة وغير تمييزية للتنمية العلمية والتكنولوجية.

107 - ندعو المجتمع الدولي كذلك إلى تعزيز دعمه للبلدان النامية، لا سيما في ضوء أوجه عدم المساواة والضغوط الإضافية التي فرضتها الأزمات المتداخلة على المالية العامة، وإلى زيادة الموارد المتاحة لها لبناء قدراتها على المشاركة بشكل هادف في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما.

108 - ندعو إلى زيادة الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية، والاتصال، والتعليم، والتدريب على المهارات، وبناء القدرات لضمان قدرة البلدان النامية على الاستفادة بشكل أفضل من الاقتصاد الرقمي.

109 - نتطلع إلى وضع ميثاق رقمي عالمي لسد الفجوة الرقمية وتعزيز التعاون الرقمي من خلال عملية حكومية دولية مفتوحة وشفافة وشاملة.

110 - ينبغي أن يستند الميثاق الرقمي العالمي إلى الوثائق والمحافل الرئيسية لتعزيز التعاون الرقمي، بما في ذلك "القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، ولا سيما جدول أعمال تونس وخطة عمل جنيف، ومنتدى إدارة الإنترنت، و يأخذ في الاعتبار خارطة طريق الأمين العام للتعاون الرقمي.

111 - نتطلع كذلك إلى الاستعراض الشامل الذي ستجريه الجمعية العامة في عام 2025 للتقدم المحرز منذ القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

112 - نؤكد على ضرورة تصدي المجتمع الدولي للتحديات والاحتياجات التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وخاصة البلدان الأفريقية والأقل نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن التحديات المحددة التي يواجهها العديد من البلدان المتوسطة الدخل، والبلدان التي تعاني من الصراعات وما بعد الصراع، والبلدان والشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الأجنبي.

113 - نشير إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وندرك أنه على الرغم من تحسن النمو الاقتصادي، فإن هناك حاجة إلى الحفاظ على الانتعاش، الذي يتسم بالهشاشة وغير المتكافئ، لمواجهة الآثار السلبية المستمرة للأزمات المتعددة على التنمية، والتحديات الخطيرة التي تفرضها هذه الآثار على القضاء على الفقر وتحقيق القضاء على الجوع، والتي تزيد من تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا، بما في ذلك أجندة 2063 وأجندة 2030.

114 - نؤكد على ضرورة معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي في أفريقيا، ونسلط الضوء على أهمية دعم تنفيذ المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة الزراعة على التكيف في أفريقيا، ولا سيما برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، والمبادرات الأخرى التي أطلقت بقيادة

مفوضية الاتحاد الأفريقي مثل: الجدار الأخضر العظيم، ومبادرة سياسة الأراضي، فضلا عن المبادرات التي أطلقتها البلدان الأفريقية مثل: التكيف مع الزراعة الأفريقية، ومبادرات الأمن والاستقرار والاستدامة.

115 - نرحب بقبول الاتحاد الأفريقي كعضو دائم في مجموعة العشرين في قمة نيودلهي يومي 9 و10 سبتمبر 2023، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الجهود الأفريقية للدعوة إلى نظام اقتصادي عالمي أكثر شمولاً وإنصافًا.

116 - نكرر نداءنا إلى المجتمع الدولي وشركاء التنمية لدعم الأنشطة والمبادرات الإنمائية من أجل تعزيز الجهود الأفريقية في معالجة الأسباب الجذرية للصراع في القارة، ونشدد على الحاجة الملحة إلى قيام منظومة الأمم المتحدة بدعم جهود البلدان الأفريقية لتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا.

117 - ندعو إلى تعزيز وتسريع تنمية النظم الإيكولوجية للشركات الناشئة في البلدان النامية، وفي هذا الصدد، نشير إلى إعلان الجزائر بشأن تطوير الشركات الناشئة الذي اعتمده المؤتمر الأفريقي للشركات الناشئة الذي عقد في الجزائر العاصمة، في 5 -6 ديسمبر 2023.

118 - نرحب بعقد قمة المناخ الأفريقية في نيروبي في الفترة من 4 إلى 6 سبتمبر 2023، ونحيط علما بإعلان نيروبي بشأن "تغير المناخ والدعوة إلى العمل"، ونؤكد من جديد أهمية توفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية.

119 - نرحب ببرنامج عمل الدوحة لأقل البلدان نموا للعقد 2022-2031 الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا. ونؤكد على أن تنفيذ برنامج عمل الدوحة للعقد 2022-2031 يشكل فرصة لوضع البلدان الأقل نموا في مركز التعاون الدولي وتعزيز رخاء ورفاهية سكانها. ونؤكد أنه، بما أنه يتزامن مع السنوات المتبقية من العمل لتحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة التابعة لها، فإن تنفيذها سيتطلب تعاونا وشراكة دوليين قويين على أساس الثقة والمنفعة المتبادلة، مع التركيز على احتياجات البلدان الأقل نموا.

120 - ندرك الاحتياجات والتحديات الإنمائية الخاصة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية الناشئة عن كونها غير ساحلية وبُعدها عن الأسواق العالمية والقيود الجغرافية التي تفرض عوائق خطيرة أمام حصائل التصدير وتدفق رأس المال الخاص وتعبئة الموارد المحلية، مما يؤثر سلباً على تنميتها المستدامة الشاملة. ونعرب عن قلقنا إزاء كيفية تأثر الجهود التي تبذلها هذه البلدان لتحقيق التنمية المستدامة بالانخفاض المتكرر في أسعار السلع الأساسية وتعرضها الشديد لتغير المناخ، مما يؤدي إلى آثار ضارة غير متناسبة في تلك البلدان.

121 - نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالبلدان النامية غير الساحلية المقرر عقده في رواندا في الفترة من 18 إلى 21 يونيو 2024، لإجراء مراجعة شاملة لتنفيذ برنامج عمل فيينا، وصياغة واعتماد إطار متجدد للدعم الدولي لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، وتعزيز الشراكات بين البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور وشركائها في التنمية.

122 - نؤكد مجدداً على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تظل "حالة خاصة" للتنمية المستدامة نظرا لمواطن ضعفها الفريدة والخاصة، بما في ذلك صغر حجمها، وبعدها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، والصدمات الاقتصادية الخارجية، وتعرضها للأخطار البيئية العالمية، بما في ذلك مجموعة كبيرة من الآثار

الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية الأكثر تواترا وشدة. ولا يزال تغير المناخ وآثاره الضارة يشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وجهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، ويمثل أخطر تهديد لبقائها وقدرتها على البقاء، بما في ذلك من خلال فقدان أراضيها.

123 - نرحب بعقد المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في أنتيغوا وبربودا في الفترة من 27 إلى 30 مايو/أيار 2024، تحت شعار "الدول الجزرية الصغيرة النامية: رسم المسار نحو الرخاء القادر على الصمود". وندرك أن الدورة الرابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية تجري وسط تحديات عالمية غير مسبوقة، وبالتالي يجب أن تحقق التحول اللازم لضمان قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحقيق التنمية المستدامة وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. عليه، ندعو المجتمع الدولي إلى إظهار التضامن والدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية أثناء العملية التحضيرية للمؤتمر الرابع للدول الجزرية الصغيرة النامية، ووضع برنامج العمل العشري المقبل للدول الجزرية الصغيرة النامية.

124 - ندرك أهمية التصدي للتحديات المحددة التي تواجه البلدان متوسطة الدخل. ومن أجل ضمان استدامة الإنجازات التي تحققت حتى الآن، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات المستمرة من خلال تبادل الخبرات وتحسين التنسيق وتقديم دعم أفضل وأكثر تركيزا، بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات المحددة للبلدان المتوسطة الدخل، من نظام الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق المالي الدولي، والمؤسسات والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وندرك أيضًا بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال التمويل الميسر لا تزال مهمة لعدد من هذه البلدان ولها دور تلعبه لتحقيق نتائج مستهدفة، مع الأخذ في الاعتبار الاحتياجات المحددة لهذه البلدان.

125 - نشدد على ضرورة اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة لدعم البلدان المتوسطة الدخل داخل منظومة الأمم المتحدة، وندعو إلى المضي قدما في وضع خطة استجابة محددة مشتركة بين الوكالات وشاملة على نطاق المنظومة تهدف إلى معالجة الطبيعة المتعددة الأبعاد للتنمية المستدامة بشكل أفضل، وتسهيل التعاون في مجال التنمية المستدامة، والدعم المنسق والشامل للبلدان المتوسطة الدخل على أساس التحديات المحددة التي تواجهها واحتياجاتها المتنوعة.

126 - نشير إلى انعقاد المؤتمر الوزاري حول البلدان المتوسطة الدخل، الذي نظمته المملكة المغربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، يومي 5 و 6 فبراير 2024، في مراكش، المغرب تحت شعار: "حلول لمواجهة التحديات التنموية للبلدان المتوسطة الدخل في عالم متغير".

127 - نؤكد على ضرورة مواصلة تعميم التنمية المستدامة على كافة المستويات، وتكامل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والاعتراف بترابطها الزمني، لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

128 - ندرك بأن الأرض وأنظمتها البيئية هي موطننا، ونحن على قناعة بأنه من أجل تحقيق توازن عادل بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للأجيال الحالية والمقبلة بطريقة عادلة، من الضروري تعزيز الانسجام مع الطبيعة والأرض. وندرك أيضًا أن "أمنا الأرض" هو تعبير شائع لكوكب الأرض في عدد من البلدان والمناطق، وهو ما يعكس الترابط القائم بين البشر والأنواع الحية الأخرى والكوكب الذي نعيش فيه جميعًا.

129 - نؤكد على أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ (UNFCCC)، واتفاقية التنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصـــحر (UNCCD)، هي المنتديات الدولية والحكومية الدولية الرئيســـية للتفاوض بشـــأن الاســـتجابة العالمية لتغير المناخ، وفقدان التنوع البيولوجي، والتصحر، والنظام البيئي وتدهور الأراضي.

130 - نؤكد مجدداً على أن تغير المناخ هو أحد أكبر التحديات في عصـــرنا، وأن آثاره الواســـعة النطاق وغير المسبوقة تشكل عبئا غير متناسب على جميع البلدان النامية، ولا سيما أفقرها وأكثرها ضعفا. أثرت الظواهر الجوية المتطرفة والأحداث البطيئة على البيئة والاقتصاد والمجتمع، وأبطلت المكاسب التنموية التي تحققت بشق الأنفس، مما زاد من التأثير السلبي على الناس والمجتمعات المحلية. وأكدوا مجدداً على هدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومبادئها، بما في ذلك مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، في ضوء الظروف الوطنية المختلفة، مع الاعتراف بالحاجة إلى استجابة فعالة وتدريجية للتهديد الملح الذي يشكله تغير المناخ على أساس أفضل المعارف العلمية المتاحة وفي سياق التنمية المســـتدامة والجهود الرامية إلى القضـــاء على الفقر، مع الاعتراف بالمســـؤوليات التاريخية في هذا الصدد.

131 - نؤكد على الضـــرورة الملحة لتوفير وسـائل التنفيذ من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية لضـمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ، واتفاق باريس المعتمد بموجب الاتفاقية. ونشـــدد على أهمية قيام البلدان المتقدمة بتوفير موارد مالية جديدة وإضـــافية وكافية ويمكن التنبؤ بها ومستدامة، تختلف عن المساعدة الإنمائية الرسمية لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية في سياق معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ.

132 - نرحب باعتماد توافق آراء دولة الإمارات العربية المتحدة الصـــادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ في اجتماعه الثامن والعشـــرين (COP28) الذي عقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، وكذلك نتائج التقييم العالمي الأول. ونرحب كذلك بالقرارات التاريخية بشـأن إنشـاء صندوق الخسائر والأضرار والتشغيل الكامل له، والتي تم اتخاذها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين في شرم الشيخ بمصر وفي مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في دبي بالإمارات العربية المتحدة على التوالي. ونرحب كذلك بالالتزامات التي يبلغ مجموعها 792 مليون دولار أمريكي للرسملة الأولية للصندوق في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

133 - نتطلع إلى استضافة حكومة أذربيجان للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـــأن تغير المناخ (COP29) في الفترة من 11 إلى 22 نوفمبر 2024 في مدينة باكو بحلول عام 2024. وحكومة البرازيل للدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP30) في الفترة من 10 إلى 21 نوفمبر 2025 في مدينة بيليم.

134 - نؤكد مجدداً أن هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة بالانقراض ومنع انقراضها. ونؤكد أيضا على ضرورة التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، ومن معلومات التسلسل الرقمي للموارد الجينية، فضلا عن مساهمة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي ترتبط معارفها التقليدية، بما في ذلك المعارف التقليدية بالموارد الجينية والممارسات ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام.

135 - نرحب بعقد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، وكذلك اجتماعات الأطراف في بروتوكولي الاتفاقية، التي عقدت في كونمينغ، الصين، في الفترة من 11 إلى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2021 ومونتريال، كندا، برئاسة الصين في الفترة من 7 إلى 19 ديسمبر 2022، تحت شعار "الحضارة البيئية: بناء مستقبل مشترك لجميع أشكال الحياة على الأرض"، ونتائجها، بما في ذلك إطار كونمينغ مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، ونحث على تنفيذها في الوقت المناسب من أجل المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ووضع المجتمع العالمي على الطريق نحو تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي.

136 - ندعو إلى توفير وتعبئة وسائل تنفيذ جديدة وإضافية وكافية ويمكن التنبؤ بها من البلدان المتقدمة لدعم البلدان النامية في التنفيذ الكامل لاتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، وحث البلدان المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية بشأن توفير وسائل التنفيذ للبلدان النامية، بما يتماشى مع المادتين 20 و 21.

137 - نرحب باعتماد مؤتمر الأطراف في الاتفاقية في اجتماعه الخامس عشر لاستراتيجية تعبئة الموارد لإطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي دعما لتحقيق الأهداف الثلاثة للاتفاقية، فضلا عن إنشاء وفيما يتعلق بصندوق كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي، عليه فإننا نحث على تشغيله ورسملته بالكامل وندعو البلدان المتقدمة إلى تقديم مساهمات في الصندوق بما يتناسب مع أهداف الإطار.

138 - نرحب بقرار استضافة الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كولومبيا، في الفترة من 21 أكتوبر/تشرين الأول إلى 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

139 - نؤكد على أن التصحر، والعواصف الرملية والترابية، وتدهور الأراضي، والجفاف، وندرة المياه تشكل تحديات رئيسية أخرى أمام تحقيق التنمية المستدامة.

140 - نرحب بقرارات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو من التصحر، ولا سيما في أفريقيا، ونؤكد على أهمية تنفيذها الفعال.

141 - نرحب مع التقدير بالعرض الذي تقدمت به حكومة المملكة العربية السعودية لاستضافة الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر، ولا سيما في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد أو التصحر وخاصة في أفريقيا، في الرياض في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024، ونتطلع إلى نتائجها.

142 - ندرك أن العواصف الرملية والترابية، والإدارة غير المستدامة للأراضي والمياه، والممارسات المتعلقة بالتربة والزراعة والثروة الحيوانية، من بين عوامل أخرى، يمكن أن تسبب أو تؤدي إلى تفاقم هذه الظواهر، بما في ذلك تغير المناخ، وتشكل تحديا خطيرا أمام التنمية المستدامة للبلدان المتضررة. والمناطق. وندرك أيضا أن العواصف الرملية والترابية، في السنوات القليلة الماضية، ألحقت أضرارا اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة بسكان المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة في العالم، ولا سيما في أفريقيا وآسيا، ونؤكد الحاجة إلى علاجها واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة تلك التحديات على وجه السرعة.

143 - نؤكد أن المياه والنظام الصحي أمران حاسمان لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع، وأن المياه والطاقة والأمن الغذائي والتغذية مترابطة، وأن المياه النظام الصحي لا غنى عنها لتحقيق التنمية البشرية والصحة والرفاه.

144 - نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المراجعة النصفية الشاملة لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "المياه من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، في نيويورك في الفترة من 22 إلى 24 آذار/مارس 2023.

145 - نؤكد من جديد ضرورة الالتزام بتحسين التعاون عبر الحدود، وفي المياه العابرة للحدود، وفقا للقانون الدولي المعمول به.

146 - ندرك الحاجة إلى نهج وقائي أوسع نطاقا وأكثر تنظيما وأكثر تركيزا على الناس لمواجهة مخاطر الكوارث. يجب أن تكون ممارسات الحد من مخاطر الكوارث متعددة المخاطر ومتعددة القطاعات وشاملة ويمكن الوصول إليها حتى تكون وفعالة، ولتحقيق خطة عام 2030، يجب دمج الحد من مخاطر الكوارث في صميم السياسات والتشريعات والخطط التنموية والمالية. وفي هذا الصدد، نشير إلى إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030، الذي يؤكد من جديد على أن البلدان النامية تتأثر بشكل غير متناسب بآثار الكوارث، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأفريقية، فضلاً عن البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه تحديات محددة، فهي بحاجة إلى اهتمام خاص نظراً لارتفاع مستويات الضعف والمخاطر التي تعاني منها، والتي كثيراً ما تتجاوز قدرتها على الاستجابة للكوارث والتعافي منها. وندرك أيضاً أنه ينبغي أيضاً تقديم اهتمام مماثل ومساعدة مناسبة إلى البلدان الأخرى المعرضة للكوارث ذات الخصائص المحددة، مثل الدول الأرخبيلية، وكذلك الدول ذات السواحل الواسعة. وندرك أيضًا الجوانب الصحية لإطار سينداي ونشدد على الحاجة إلى أنظمة صحية قادرة على الصمود.

147 - نؤكد مجدداً على أن البلدان النامية تحتاج إلى توفير الدعم الكافي والمستدام وفي الوقت المناسب، من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات من البلدان المتقدمة والشركاء بما يتناسب مع احتياجاتها وأولوياتها، على النحو المبين في مبادئ إطار سينداي. وفي هذا السياق، نؤكد مجدداً ضرورة تنفيذ إطار سينداي في سياق جهود القضاء على الفقر.

148 - نشدد على أهمية المحيطات بالنسبة للتنمية المستدامة، ونشدد على أن وسائل التنفيذ، بما في ذلك زيادة التمويل والمعرفة العلمية، وتطوير القدرات البحثية، ونقل التكنولوجيا البحرية، هي أمور بالغة الأهمية لتحسين صحة المحيطات وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، وفي هذا الصدد، نرحب بعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث للمحيطات في يونيو 2025.

149 - نرحب باعتماد الاتفاق بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام (اتفاق معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية). نلاحظ مع التقدير عرض تشيلي لاستضافة أمانة معاهدة التنوع البيولوجي خارج نطاق الولاية الوطنية.

150 - نؤكد على أهمية التوصل إلى ميثاق دولي طموح وملزم قانونا لإنهاء التلوث البلاستيكي، بما في ذلك البيئة البحرية، في إطار لجنة التفاوض الحكومية الدولية، والذي يمكن أن يشمل نهجا ملزماً وطوعياً

على حد سواء، استناداً إلى نهج شامل يتناول دورة الحياة الكاملة للبلاستيك، مع الأخذ في الاعتبار، مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، فضلاً عن الظروف والقدرات الوطنية.

151 - نعقد العزم على تعزيز مبادئ الوحدة والتضامن والتكامل والتعاون بين أعضاء مجموعة الـ 77 والصين، بما يضمن متابعة جهودنا الجماعية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية والشفافية.

152 - نطلب من رئيس مجموعة الـ 77 إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية لدراسة السبل والوسائل الممكنة لتعزيز مجموعة الـ 77 وأمانتها، بما في ذلك تحديد الطرائق المشتركة لتسهيل التعاون فيما بين الفروع، بالإضافة إلى الأساليب المبتكرة لتلبية متطلبات أمانة مجموعة الـ 77 من الموارد والموظفين حتى تتمكن من تلبية احتياجات مجموعة الـ 77 بأكملها، وتقديم تقرير إلى الاجتماع الوزاري السنوي في الوقت المناسب.

153 - ندعو منسقي فروع مجموعة الـ 77 إلى تعزيز السبل والآليات لتحسين التنسيق بين الفروع، بهدف تعزيز مواقف مجموعة الـ 77 في منظومة الأمم المتحدة، وتقديم تقرير عن المشاورات بين منسقي الفروع في الاجتماعات الوزارية السنوية لمجموعة الـ 77 في نيويورك.

154 - نعرب عن ارتياحنا للنتائج التي حققها صندوق بيريز غيريرو الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب، ونناشد جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، زيادة المساهمات لدعم هذا التعاون في الصندوق الاستئماني للتعاون بين بلدان الجنوب، للحفاظ على استجابتها للطلبات المتزايدة على الدعم المالي لأنشطة التعاون بين بلدان الجنوب.

155 - نقرر عقد قمة الجنوب الرابعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2029.

156 - نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة وشعب جمهورية أوغندا على حسن ضيافتهم وجهودهم في تنظيم واستضافة قمة الجنوب الثالثة.